نصوص عامة

قرار لوزير الداخلية رقم 474.21 صادر في 3 ذي القعدة 1442 (14 يونيو2021) بتحديد مؤشرات تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار.

وزبر الداخلية،

بناء على المرسوم رقم 2.19.67 الصادر في 11 من شعبان 1440 (17 أبريل 2019) بتطبيق القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار ولا سيما المادة 4 منه،

قرر ما یلی:

المادة الأولى

تحدد مؤشرات تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار خلال الفترة المعنية، المنصوص عليها في المادة 4 من المرسوم رقم 2.19.67 المشار إليه أعلاه، كما يلي:

- 1 الأجل المتوسط لمعالجة ملف استثماري تم إيداعه كاملا لدى المركز الجهوي للاستثمار ولإحالته على اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار ؛
- 2 النسبة المئوية لملفات الاستثمار التي تمت معالجتها وإحالتها من طرف المركز الجهوي للاستثمار على اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار في أجل أقصاه 30 يوما، ابتداء من تاريخ إيداع هذه الملفات كاملة لدى المركز المذكور ؛
- 3 الأجل المتوسط لدراسة ملفات الاستثمار واتخاذ قرار بخصوصها من طرف اللجنة الجهوبة الموحدة للاستثمار ؛
- 4 النسبة المئوية لملفات الاستثمار التي تمت دراستها واتخاذ قرار بخصوصها من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار في أجل أقصاه 30 يوما ابتداء من تاريخ إحالة الملفات على اللجنة المذكورة من طرف المركز الجهوى للاستثمار ؛
- 5 النسبة المئوية لملفات الاستثمار المصادق عليها من قبل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار ؛

6 - المبلغ الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المصادق عليها من قبل اللجنة الجهوبة الموحدة للاستثمار؛

7- عدد مناصب الشغل المباشرة والقارة المتوقع إحداثها من خلال المشاريع الاستثمارية المصادق علها من قبل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار ؛

8 - النسبة المئوية للاستثمارات المبرمجة برسم المشاريع الاستثمارية التي يتم مواكبتها وتتبعها من قبل المركز الجهوي للاستثمار، التي تم إنجازها فعليا ؛

9 - النسبة المئوية لتحقيق مناصب الشغل المبرمجة في إطار المشاريع الاستثمارية التي يتم مواكبتها وتتبعها من طرف المركز الجهوي للاستثمار ؛

10 - عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، في طور الإحداث أو الناشطة بالجهة، التي تمت مواكبتها من طرف المركز الجهوي للاستثمار ؛

11 - عدد المقترحات المقدمة من طرف المركز الجهوي للاستثمار الرامية إلى تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار وإلى تحفيز وإنعاش الاستثمارات بالجهة، والتي تمت إحالتها على السلطات الحكومية المعنية.

المادة الثانية

تحدد كيفية احتساب المؤشرات المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه بالجدول الملحق بهذا القرار.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 3 ذي القعدة 1442 (14 يونيو 2021).

الإمضاء: عبد الوافي لفتيت.

ملحق: كيفية احتساب مؤشرات تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار خلال الفترة المعنية

طريقة احتساب المؤشر	المؤشر
مجموع الآجال، بالنسبة لجميع الملفات الاستثمارية التي تمت إحالتها من طرف المركز الجهوي للاستثمار على اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار خلال الفترة المعنية، المحتسبة ابتداء من تاريخ إيداع الملف كاملا لدى المركز إلى غاية تاريخ إحالته على اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، مقسوما على العدد الإجمالي للملفات التي تم إيداعها كاملة لدى المركز الجهوي للاستثمار والتي تمت إحالتها من طرف المركز على اللجنة المذكورة خلال نفس الفترة.	1- الأجل المتوسط لمعالجة ملف استثماري تم إيداعه كاملا لدى المركز الجهوي للاستثمار ولإحالته على اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار.
النسبة المنوية التي يشكلها عدد ملفات الاستثمار التي تمت معالجتها وإحالتها على اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار من طرف المركز الجهوي للاستثمار خلال الفترة المعنية في أجل أقصاه 30 يوما، ابتداء من تاريخ إيداع هذه الملفات كاملة لدى المركز، مقارنة مع العدد الإجمالي لملفات الاستثمار التي تمت إحالتها من طرف المركز الجهوي للاستثمار على اللجنة المذكورة خلال نفس الفترة. مجموع آجال دراسة واتخاذ القرارات من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار بخصوص ملفات الاستثمار المحالة عليها من طرف المركز الجهوي للاستثمار خلال الفترة المعنية، المحتسبة ابتداء من تاريخ إحالة الجهوي للاستثمار خلال الفترة المعنية، المحتسبة ابتداء من تاريخ إحالة كل ملف على اللجنة إلى غاية تاريخ اتخاذ قرار بخصوصه، مقسوما على العدد الإجمالي للملفات التي بتت فيها اللجنة المذكورة بقرار خلال نفس الفترة.	2- النسبة المنوية لملفات الاستثمار التي تمت معالجتها وإحالتها من طرف المركز الجهوي للاستثمار على اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار في أجل أقصاه 30 يوما، ابتداء من تاريخ إيداع هذه الملفات كاملة لدى المركز المذكور. 3- الأجل المتوسط لدراسة ملفات الاستثمار واتخاذ قرار بخصوصها من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار.
النسبة المنوية التي يشكلها عدد ملفات الاستثمار التي بتت فيها اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار خلال الفترة المعنية في أقل من 30 يوما ابتداء من تاريخ إحالتها عليها من قبل المركز الجهوي للاستثمار إلى غاية تاريخ البت فيها بقرار من طرف اللجنة، مقارنة مع العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية التي بتت فيها هذه اللجنة بقرار خلال نفس الفترة.	4- النسبة المنوية لملفات الاستثمار التي تمت دراستها واتخاذ قرار بخصوصها من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار في أجل أقصاه 30 يوما ابتداء من تاريخ إحالة الملفات على اللجنة المذكورة من طرف المركز الجهوي للاستثمار.
النسبة المئوية التي يشكلها عدد ملفات الاستثمار التي تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار خلال الفترة المعنية، مقارنة مع العدد الإجمالي للملفات الاستثمارية التي بتت فيها هذه اللجنة بقرار بالمصادقة أو بعدم المصادقة خلال نفس الفترة.	5- النسبة المئوية لملفات الاستثمار المصادق عليها من قبل اللجنة المهوية الموحدة للاستثمار.

المبلغ الإجمالي للاستثمارات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية التي تمت المصادقة عليها من قبل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار خلال الفترة المعنية.	6- المبلغ الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المصادق عليها من قبل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار.
العدد الإجمالي لمناصب الشغل المباشرة والقارة المبرمج إحداثها من خلال المشاريع الاستثمارية المصادق عليها خلال الفترة المعنية من قبل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار. النسبة المنوية التي يشكلها المبلغ الإجمالي للاستثمارات المبرمجة برسم المشاريع الاستثمارية التي يتم مواكبتها وتتبعها من قبل المركز الجهوي للاستثمار والتي تم تحقيقها فعليا خلال الفترة المعنية، مقارنة مع المبلغ الإجمالي للاستثمارات المبرمجة برسم المشاريع التي يتم مواكبتها وتتبعها من قبل المركز الجهوي للاستثمار التي كان من المفروض إنجازها خلال نفس الفترة.	7- عدد مناصب الشغل المباشرة والقارة المتوقع إحداثها من خلال المشاريع الاستثمارية المصادق عليها من قبل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار. 8- النسبة المنوية للاستثمارات المبرمجة برسم المشاريع الاستثمارية التي يتم مواكبتها وتتبعها من قبل المركز الجهوي للاستثمار، التي تم إنجازها فعليا.
النسبة المنوية التي يشكلها عدد مناصب الشغل المباشرة والقارة المبرمجة برسم المشاريع الاستثمارية التي يتم مواكبتها وتتبعها من قبل المركز الجهوي للاستثمار والتي تم إحداثها فعليا خلال الفترة المعنية، مقارنة مع العدد الإجمالي لمناصب الشغل المباشرة والقارة المبرمجة في إطار المشاريع التي يتم مواكبتها وتتبعها من قبل المركز الجهوي للاستثمار التي كان من المفروض إحداثها خلال نفس الفترة.	9- النسبة المنوية لتحقيق مناصب الشغل المبرمجة في إطار المشاريع الاستثمارية التي يتم مواكبتها وتتبعها من طرف المركز الجهوي للاستثمار.
ابالجهة، التي تمت مواكبتها بطلب منها من طرف المركز الجهوي للاستثمار خلال	10- عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، في طور الإحداث أو الناشطة بالجهة، التي تمت مواكبتها من طرف المركز الجهوي للاستثمار.
عدد المقترحات المقدمة من طرف المركز الجهوي للاستثمار الرامية إلى تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار وإلى تحفيز و إنعاش الاستثمارات بالجهة، والتي تمت إحالتها على السلطات الحكومية المعنية خلال الفترة المعنية، بمراسلة رسمية لمدير المركز الجهوي للاستثمار مؤشر عليها من قبل والي الجهة وموجهة تحت إشراف السلطة الحكومية الوصية.	الجهوي للاستثمار الرامية إلى تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار وإلى